شهدت زيادة بنسبة 4,9٪.. والمواد الإنشائية تستحوذ على 54,3٪ منها بواقع 50,6 مليون دينار

93,35 مليون دينار فاتورة دعم المواد التموينية في 3 أشهر

■ 2549 طلباً للمستفيدين من التموين الإنشائي خلال أول 3 أشهر من العام الحالي ■ 6,7 آلاف بطاقة تموينية جديدة.. ترفع إجمالي البطاقات التراكمي إلى 270,59 ألفاً

طارق عرابي

أظهرت أرقام حديثة صادرة عن وزارة التجارة والصناعة، اطلعت عليها «الأنباء»، أن إجمالي فاتورة دعم المواد التموينية الأساسية وحليب ومغذيات الأطفال والمواد الإنشائية خلال الربع الأول من العام الحالي بلغ نحو 93,35 مليون دينار مقارنة بـ 88,98 مليون دينار للفترة نفسها من العام الماضي، بارتفاع نسبته 4,9٪ بما قيمته 4,37 ملايين دينار.

وتكشف الأرقام عن أن الكويت تواصل تعزيز برامج الرعاية الاجتماعية من خلال منظومة دعم تمويني، تشكل أحد أهم أركان الاستقرار المعيشي للأسر، ويعد هذا البرنامج من النماذج الرائدة التي تترجم توجه الدولة نحو حماية الفئات المستحقة وتخفيف الأعباء الناتجة عن التحديات الاقتصادية، سواء في ما يتعلق بالاحتياجات الغذائية أو الإنشائية التي تمس صميم الحياة اليومية للمواطن.

وفي الوقت الذي يشهد العالم موجات تضخم وتقلبات في أسعار السلع، حافظت الكويت على سياسة دعم مرنة ومواكبة، اتسمت بالتوسع والاستجابة الديناميكية لحاجات المجتمع، وهو ما تظهره الأرقام التي بينت أن الفترة الأخيرة شهدت نموا ملحوظا في أعداد المستفيدين من البرنامج، إلى جانب اتساع حجم الدعم المقدم، بما يعكس التزام الدولة بمواصلة ضخ الموارد في هذا المسار الحيوي.

ويبدو هذا التوجه جليا من خلال الأرقام الرسمية التي صدرت مؤخرا، والتي تعكس تفاصيل دقيقة لحجم الدعم المقدم وتوزيعه بين مختلف فئات المواد، إلى جانب رصد حركة المعاملات التموينية ونمو عدد البطاقات التموينية خلال الربع الأول من العام الحالي، بما يوضح كيف تسير هذه المنظومة بخطى ثابتة وفق معايير العدالة والكفاءة.

وتفصيليا، أظهرت إحصائية أعدتها «الأنباء» بناء على ارقام رسمية صادرة عن وزارة التجارة والصناعة، استحواذ دعم المواد التموينية الغذائية على 41,1٪ من المبالغ المنصرفة للمواد التموينية بواقع 38,4 مليون دينار من إجمالي الإنفاق البالغ 93,3 مليون دينار، فيما بلغ حجم الإنفاق على دعم الحليب ومغذيات الأطفال نحو 4,2 ملايين دينار من إجمالي مبلغ الدعم أي بنسبة 4,5٪.

وبحسب الإحصائية فقد استحوذ دعم المواد الإنشائية على النسبة الأعلى من إجمالي الإنفاق على دعم المواد التموينية، بواقع 50,6 مليون دينار، أي بنسبة 54,3٪ من إجمالي الدعم.

وتظهر الإحصائية أن إجمالي الصرف على التموين خلال الربع الأول بلغ ذروته خلال شهر مارس بواقع 35,5 مليون دينار، مرتفعا عن يناير الذي شهد دعما بواقع 32 مليون دينار، فيما سجل شهر فبراير ادنى مستوى إنفاق بواقع 25,6 مليون دينار.

المواد الإنشائية

وأظهرت البيانات أن إدارة تموين المواد الإنشائية تعاملت مع نحو 2549 طلبا للمستفيدين خلال أول 3 أشهر من العام الحالي من بينها 1036 طلبا في يناير، و797 طلبا في فبراير و716 طلبا في مارس.

وجاء ضمن البيانات أن الأشهر 3 الأولى من العام شهدت تقديم 2086 طلب صرف مواد انشائية مدعومة ــ إصدار أول مرة، بواقع 858 طلبا في يناير، و657 طلبا في فبراير و571 طلبا في مارس.

وشهدت فترة الربع الأول من العام الحالي 20 طلبا لتبادل المواد الانشائية المدعومة بواقع 9 طلبات في يناير و8 في فبراير و3 طلبات خلال شهر مارس، كما شهدت الفترة 94 طلبا لتجديد كتب صرف المواد الانشائية المدعومة بواقع 39 طلبا في يناير و30 طلبا في فبراير و25 طلبا في مارس.

البطاقات والمستفيدون

وبالنسبة لأعداد البطاقات والمستفيدين منها فقد بلغ إجمالي عدد البطاقات التموينية المتراكمة حتى نهاية مارس 2025 نحو 270,59 ألف بطاقة، مرتفعا من 263,83 ألف بطاقة خلال الفترة نفسها من العام الماضي بواقع 6,7 آلاف بطاقة، فيما بلغ عدد الأفراد المستفيدين من التموين التراكمي حتى نهاية مارس 2025 نحو 2,28 مليون مستفيد ومستفيدة مقارنة بـ 2,19 مليون مستفيد ومستفيدة للفترة نفسها من العام الماضي، بارتفاع بواقع 83 ألف مستفيد.

وسجلت معاملات المستفيدين نحو 39,19 ألف عملية إضافة وتحديث وحذف خلال الربع الأول من العام الحالي، مقارنة بـ 54,76 ألف للفترة نفسها من العام الماضي، حيث شهد شهر يناير إصدار 594 بطاقة جديدة، وتجديد 513 بطاقة وحذف 45 بطاقة، فيما شهد شهر فبراير إصدار 704 بطاقات وتجديد 415 بطاقة وإلغاء 49 بطاقة، بينما شهد شهر مارس إصدار 517 بطاقة وتجديد 349 بطاقة وإلغاء 34 بطاقة.

بنمو سنوي 40٪.. والأسهم الكويتية حلّت بالمرتبة الثالثة بـ 696,5 مليون دولار

7 مليارات دولار صافي مشتريات الأجانب بالأسهم الخليجية في أول 6 أشهر من 2025

سجل المستثمرون الأجانب، بما في ذلك المؤسسات والأفراد، صافي مشتريات في أسواق الأسهم الخليجية خلال الربع الثاني من العام 2025، إذ بلغ صافي قيمة الشراء 4,2 مليارات دولار مقابل 2,8 مليار دولار قيمة صافي الشراء في الربع الأول من العام 2025.

وظل الاتجاه إيجابيا في ظل عمليات الشراء من قبل المستثمرين الأجانب على مدار أول 4 أشهر من العام، مقابل صافي بيع خلال شهرين فقط في النصف الأول من العام 2025، بقيمة بلغت 7 مليارات دولار، مقابل 5 مليارات دولار في النصف الأول من 2024، أي بنمو بلغت نسبته 39,8٪.

واحتلت السعودية مركز الصدارة، إذ بلغ اجمالي قيمة عمليات صافي الشراء 1,40 مليار دولار، تلتها الإمارات، إذ بلغت قيمة صفقات الشراء في سوق أبوظبي للأوراق المالية من قبل المستثمرين الأجانب 1,33 مليار دولار في الربع الثاني من العام 2025، وذلك بحسب بيانات صادرة عن شركة كامكو إنفست.

وجاءت الكويت في المرتبة التالية بصافي شراء بقيمة 696,5 مليون دولار من قبل المستثمرين الأجانب، تلاها كل من بورصتي دبي وقطر بصافي صفقات شراء بلغت قيمتها 462,0 مليون دولار و 333,6 مليون دولار، على التوالي.

وفي المقابل، أظهرت بيانات عمان صافي عمليات بيع بقيمة 29,6 مليون دولار في الربع الثاني من العام مقابل 459,2 دولار في الربع السابق، وأظهرت بيانات البحرين عمليات بيع صافية بلغت 27,9 مليون دولار في الربع الثاني من عام 2025.

هذا، وأشارت بيانات النصف الأول من العام 2025 لنشاط التداول في بورصات الدول الخليجية إلى صافي الشراء على المستوى الكلي، على الرغم من اختلاف الاتجاه على مستوى الدولة بسبب صافي المبيعات خلال الربع الأول من العام 2025 لبعض البورصات.

متحدية التباطؤ العالمي.. والسعودية تواصل تصدر السوق للعام الثالث على التوالي

1,35 مليار دولار تمويلات رأس المال الجريء للشركات الناشئة بالشرق الأوسط خلال النصف الأول

الشرق: ضاعفت الشركات الناشئة في الشرق الأوسط قيمة التمويل الذي جمعته خلال النصف الأول من العام، متحدية تباطؤا عاما في تدفقات رأس المال الجريء بأسواق الدول الناشئة نتيجة الضبابية الاقتصادية وتوخي المستثمرين الحذر.

استقطبت شركات الشرق الأوسط نحو 1,35 مليار دولار من تمويلات رأس المال الجريء في الفترة بين يناير ويونيو، بقيادة السعودية والإمارات، وفقا لمنصة البيانات «ماغنيت» (Magnitt).

تعزز النشاط الاستثماري ذلك تمويل شركة «نينجا» للتوصيل السريع، التي أصبحت أحدث شركات «اليونيكورن» في السعودية. وأشارت منصة «ماغنيت» إلى أن الالتزامات والصفقات الخاصة بالذكاء الاصطناعي ساهمت في وضع المنطقة في «مركز الزخم الاستثماري العالمي».

يشكل هذا الزخم الاستثماري في الشرق الأوسط تناقضا لافتا مع ما تشهده أسواق رأس المال الجريء في الدول الناشئة عالميا، حيث تراجع حجم التمويل إلى 3,98 مليارات دولار، وهو أضعف أداء خلال النصف الأول منذ عام 2017. وتركز هذا التراجع بشكل خاص في جنوب شرق آسيا، وسط ضبابية تحيط بأسعار الفائدة والتوترات الجيوسياسية والرسوم الجمركية، وفقا لـ «ماغنيت».

وتواصل السعودية تصدرها لجمع تمويلات رأس المال الجريء في الشرق الأوسط، بعدما احتلت المرتبة الأولى إقليميا خلال النصف الأول من السنة، وللعام الثالث على التوالي. وشهدت المملكة إطلاق صناديق استثمارية جديدة تجاوزت قيمتها 245 مليون دولار، بدعم من صندوق الاستثمارات العامة في بعض منها، ما يعكس التزاما متزايدا من الدولة بدعم منظومة الشركات الناشئة.

المنظمة حافظت على تقديرات نمو الاقتصاد العالمي عند 2,9٪.. هذا العام و3,1٪ في 2026

«أوبيك»: الاقتصاد العالمي قد يتحسّن بالنصف الثاني من 2025

وكالات: أبقت منظمة الدول المصدرة للنفط (أوبيك)، في تقريرها الشهري الصادر أمس، على تقديراتها لنمو الاقتصاد العالمي عند 2,9٪ خلال عام 2025، و3,1٪ في عام 2026، دون تغيير عن توقعاتها السابقة رغم التحديات الجيوسياسية وأسعار الفائدة المرتفعة.

وقالت المنظمة إن الاقتصاد العالمي قد يحقق أداء أفضل من المتوقع في النصف الثاني من العام، على الرغم من النزاعات التجارية، وإن استهلاك مصافي النفط الخام سيظل مرتفعا لمواكبة الارتفاع في السفر الصيفي، مما يسهم في دعم توقعات الطلب.

كما ثبتت منظمة «أوبيك» تقديرات نمو الطلب العالمي على النفط عند 1,3 مليون برميل يوميا لكل من عامي 2025 و2026، مدعومة في ذلك بانتعاش النشاط الصناعي والنقل في الأسواق الناشئة، خصوصا في آسيا. وتأتي هذه التقديرات في وقت تواصل فيه «أوبيك» وحلفاؤها ضمن تحالف «أوبيك+» مراقبة السوق عن كثب لضمان توازن العرض والطلب، وسط تقلبات اقتصادية وتغيرات مستمرة في أنماط الاستهلاك العالمية، كما أعلنت المنظمة أن السعودية امتثلت تماما لحصص الإنتاج في يونيو، مما رفع إنتاجها بمقدار 173 ألف برميل يوميا إلى حوالي 9,3 ملايين.

وارتفع إجمالي إنتاج «أوبيك» من النفط الخام بمقدار 220 ألف برميل يوميا ليصل إلى 27,2 مليون برميل يوميا، بينما ارتفع إجمالي إنتاج أعضاء «أوبيك+» بمقدار 349 ألف برميل يوميا ليصل إلى 41,56 مليون برميل. وارتفع إنتاج كازاخستان بمقدار 64 ألف برميل يوميا ليصل إلى 1,85 مليون برميل في يونيو، متجاوزا حصتها البالغة 1,5 مليون برميل.

وفي وقت سابق من هذا الشهر، اتفق أعضاء «أوبيك+» على زيادة الإنتاج بمقدار 548 ألف برميل يوميا في أغسطس، أي ما يعادل أربع زيادات شهرية، ويتجاوز بكثير توقعات المحللين البالغة 411 ألف برميل يوميا. وعلى الرغم من المخاوف من فائض في المعروض في السوق خلال الأشهر المقبلة، كان رد فعل المتداولين على هذه الأخبار فاترا إلى حد كبير، حيث تشير المؤشرات الفعلية إلى أن الطلب الموسمي قد يستوعب البراميل الإضافية.

ومن المقرر حاليا أن تجتمع «أوبيك+» في 3 أغسطس لاتخاذ قرار بشأن مستويات الإنتاج لشهر سبتمبر، حيث يتوقع المشاركون في السوق زيادة أصغر في الإنتاج تليها فترة توقف محتملة.